

قال المصنف رحمه الله:

س: ما الدليل على كونه قولاً وعملاً؟

ج: قال الله تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] الآية.

وقال تَعَالَى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّغَابُن: ٨].

وهذا معنى الشهادتين اللتين لا يدخل العبد في الدين إلا بهما، وهي من عمل القلب اعتقاداً، ومن عمل اللسان نطقاً، لا تنفع إلا بتواطئهما.

وقال تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يعني صلاتكم إلى بيت

المقدس قبل تحويل القبلة، سمى الصلاة كلها (إيماناً)؛ وهي جامعة لعمل القلب واللسان والجوارح.

وجعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجهاد، وقيام ليلة القدر، وصيام رمضان، وقيامه، وأداء

الخمس، وغيرها = من الإيمان.

وسئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله».



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سؤالاً آخر ممَّا يتعلَّق بالمرتبة الثانية - وهي مرتبة

الإيمان -؛ يرجع إلى تحقيق ما سبق ذكره من حقيقة (الإيمان) أنه قولٌ وعملٌ؛ فقال:

(ما الدليل على كونه قولاً وعملاً؟).

ثم أجاب عنه فقال: (قال الله تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾

[الحجرات: ٧]، وذَكَرَ (القلب) دالٌّ على أَنَّ (الإيمان) مضمَّنٌ فيه، وتَضَمَّنَ القلبُ الإيمانَ يشمل قولَ القلبِ وعمله؛ فهما مُندرجان في كَنَفِ القلبِ، كائنان فيه.

ثمَّ أتبعه بآيةٍ أخرى؛ وهي قوله **تَعَالَى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** [التَّغَابُن: ٨]؛ وهذا كما قال المصنِّف: (معنى الشَّهادتين اللَّتين لا يدخل العبد في الدِّين إلا بهما).

فإنَّ واجب الإيمان بالله: أن نشهد ألاَّ إله إلاَّ هو، وواجب الإيمان بمحمَّدٍ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: أن نشهد له بالرِّسالة في هذه الأُمَّة؛ وهذا من عمل القلب اعتقادًا، ومن عمل اللِّسان نُطقًا.

أي أنَّ وجود هذا المعنى في الإيمان بالله ورسوله - ممَّا يرجع إلى الشَّهادتين - يتعلَّق بالقلب واللِّسان؛ فإنَّ الشَّهادتين - كما تقدَّم - يدخل العبد بهما في الإيمان والإسلام بمواطأة قلبه للسانه؛ فإذا نطق بأنَّه يشهد بأنَّه لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، فلا بدَّ أن يواطئ قلبه ما ذكره لسانه حتَّى يتحقَّق دخوله في الدِّين.

و(الشَّهادتان) هما من اعتقاد القلب؛ لِمَا فيهما من التَّصديق بإثباتيهما، وقد عرفت فيما سبق أنَّ (قول القلب) هو اعتقاده، وإقراره.

وهما أيضًا قولٌ للسان؛ وهذا هو الَّذي أراده المصنِّف بقوله: (ومن عمل اللِّسان **نُطقًا**)؛ فإنَّه لا يريد بـ (عمل اللِّسان) هنا: ما يكون نظيرًا لعمله بغيره؛ كقراءة القرآن، وإنَّما أراد بـ (العمل) هنا: حركة اللِّسان؛ لقوله: (**نُطقًا**)؛ فقد عرفت ممَّا سبق أنَّ (قول اللِّسان) هو إقراره بنطق الشَّهادتين، وهذا الإقرار حقيقته: القول، وجعل المصنِّف له عملاً هو باعتبار حركته، لا باعتبار حقيقته؛ يدلُّ على هذا قوله: (**نُطقًا**).

وهذا ظاهرٌ في كلامه المبسوط في «معارج القبول»؛ أنَّه جعل النُّطق بالشَّهادتين قولَ

اللُّسَانِ.

ثمَّ أورد المصنّف آيةً ثالثةً؛ وهي قوله **تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾** [البقرة: ١٤٣]؛ فـ (الإيمان) هنا - كما ثبت في الحديث في «الصَّحِيح» - هو صلاتهم إلى القبلة الأولى؛ وهي (بيت المقدس)؛ فَسُمِّيتْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ (إِيمَانًا)، وإقامة الصَّلَاةِ **عَمَلٌ**.

وأشار إلى هذا: البخاريُّ في «صحيحه» في (كتاب الإيمان) منه.

ثمَّ ذكر المصنّف ستّةَ أحاديثٍ عن النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؛ كلّها في «الصَّحِيح»، وكلُّ واحدٍ منها فيه نوعٌ من أنواع العمل؛ ممَّا يبيِّن أن العمل من الإيمان.

فهذه الأدلّة - وهي الآيات الثَّلاث، والأحاديث السّتّة - تُفصِّح عن كون حقيقة الإيمان في خبر الشَّرْع - قرآنًا وسنّةً - أنه قولٌ وعملٌ؛ على ما تقدّم ذكره وما سبق قريبًا بيانه في دلالة هؤلاء الآيات والأحاديث.



قال المصنف رحمه الله:

س: ما الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه؟

ج: قوله تعالى: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣].

﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧].

﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١].

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

﴿فَأَخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣].

﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَسَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وغير ذلك من الآيات.

وقال صلى الله عليه وسلم: «لَوْ أَنَّكُمْ تَكُونُونَ فِي كُلِّ حَالَةٍ كَحَالَتِكُمْ عِنْدِي؛ لَصَافَحْتُكُمْ

المَلَائِكَةُ»؛ أو كما قال.



قال الشارح وفق رحمه الله:

ذكر المصنف رحمه الله تعالى سؤالاً آخر يتعلق بمرتبة الإيمان؛ فقال: (ما الدليل على

زيادة الإيمان ونقصانه؟) أي ممّا سبق ذكره عند بيان حقيقة الإيمان لمّا سأل عن

حقيقته، ثمّ أجاب أنّه قولٌ وعملٌ، حتّى يقول: (يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية)؛

فسأل هنا عن دليل ذلك فقال: (ما الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه؟) أي زيادته بالطاعة، ونقصانه بالمعصية؛ فإن هذا مقدرٌ في السؤال لتقدم ذكره في كلامه.

فالإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

وإلى ذلك أشار في «سلم الوصول»؛ فقال:

إِيمَانُنَا يَزِيدُ بِالطَّاعَاتِ وَنَقْصُهُ يَكُونُ بِالزَّلَّاتِ

ثم أجاب عنه بذكر ثمان آياتٍ ذكرها نسقاً متتابعاً؛ أسوةً بالبخاري الذي ذكر هؤلاء الآيات في (كتاب الإيمان) من «صحيحه»؛ للدلالة على هذا المعنى.

والآيات المذكورة كلها تشتمل على إثبات الزيادة:

○ تارة تكون بزيادة الإيمان؛ كقوله: ﴿لِيَزَادُوا إِيْمَانًا﴾ [الفتح: ٤]، وقوله: ﴿وَيَزِدَادَ

الَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

○ وتارة بزيادة الهدى؛ كقوله: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقوله: ﴿وَيَزِيدُ

اللَّهُ الَّذِينَ أَهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

○ وتارة يُقرَن مع الإيمان زيادة غيره؛ كقوله: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾

[الأحزاب: ٢٢].

وكيفما وقع سياق هؤلاء الآيات فإنها تدلُّ على زيادة الإيمان:

- منها ما هو مطابقٌ لذلك بذكر زيادة الإيمان.

- ومنها ما يرجع إليه؛ فإنَّ زيادة (الهدى) تدلُّ على زيادة الإيمان؛ إذ لا يزداد العبد

هُدًى إِلَّا مع زيادة إيمانه.

- ومثله يُقال في (التَّسْلِيم)؛ فإنَّ حصول كمال تسليم العبد لربه يكون مع زيادة

كمال إيمانه .

ثم أتبع هؤلاء الآيات بحديث نبويّ فقال: (وقال **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «لَوْ أَنَّكُمْ تَكُونُونَ فِي كُلِّ حَالَةٍ كَحَالَتِكُمْ عِنْدِي لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ»)، ثم أتبعه بقوله: (أو كما قال)؛ للإعلام بأن رواية الحديث المذكور جاءت بالمعنى .

فمن ذكر حديثاً عن النبيّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** بمعناه فلم يُثبت به بلفظه فإنه يلحقه بما يدلُّ على ذلك؛ كأن يقول: أو بمعناه، أو يقول: أو كما قال، أو يقول: ونحوه .

وأشار إلى ذلك: العراقي في «ألفيته» بقوله:

وَلْيُقَلِّ الرَّاوِي: بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا قَالَ، وَنَحْوَهُ كَشَكِّ أَبَهُمَا

ولفظ الحديث المذكور - وهو في «صحيح مسلم» -: «أَنَّ النَّبِيَّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنْ لَوْ تَدُوْمُونَ عَلَيَّ مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ؛ لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَيَّ فُرُشِكُمْ، وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةَ سَاعَةً وَسَاعَةً» ثلاث مرّات .

وهذا الحديث ذكره المصنّف في جوابه عن زيادة الإيمان ونقصانه، وليس في لفظه ذكر زيادةٍ أو نقصانٍ، وإنما يُستفاد إثبات حصول حال تغير الإيمان في قوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «لَوْ تَدُوْمُونَ عَلَيَّ مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ؛ لَصَافَحْتُمْ الْمَلَائِكَةَ»؛ فقوله: «لَوْ تَدُوْمُونَ»: إعلامٌ بتغير حالهم .

ويدلُّ عليه: سبب ورود الحديث؛ فإن حنظلة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** ذكر للنبيّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ما يعترهم إذا خرجوا من عنده فقال: «يا رسول الله؛ نكون عندك تُدَكِّرنا بالنار والجنة، حتّى كأننا رأينا عينين، فإذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج والأولاد والصّيعات نسينا كثيراً» أي ذهب عنا كثيرٌ ممّا نكون عليه عندك .

وهذا الحديث فيه إثبات طُروء تَغْيُرُ حَالِ الإِيمَانِ، وهذا الطُروء بالتَّغْيُرِ يقع بالنَّقْصِ لمقابلته للزيادة.

فالأيات المتقدِّمة فيها إثبات زيادة الإيمان.

والحديث المذكور فيه إثبات حصول تَغْيُرِ الحَالِ الإِيمَانِيَّةِ؛ وهذا التَّغْيُرُ يتحقَّقُ كونه نقصًا؛ لأنَّ ما قبل الزيادة في حال العبد يقبل النقصان.

ولم يقع ذكر نقصان الإيمان في شيءٍ كبيرٍ من دلائل الشَّرْعِ تصرِيحًا بلفظه؛ وإنَّما وقع في شيءٍ يسيرٍ.

وأصرح حديثٍ فيه: قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِدَوِي الأَلْبَابِ وَدَوِي الرُّأْيِ مِنْكُنَّ»، ثم ذكر النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقصَ الدِّينِ بقوله: «وَنُقْصَانُ دِينِكُنَّ الحَيْضَةُ، تَمَكُّثُ إِحْدَاكُنَّ الثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ لَا تُصَلِّي». متَّفَقٌ عليه.

فُنُسِبَ في هذا الحديث النُّقْصَانُ إلى دين العبد؛ فكما تقع له الزيادة يقع له النقص.

وهذا حديثٌ صريحٌ عزيز الدلالة في بيان أنَّ الدِّينَ والإيمان ينقص.

وقد استدلَّ به جماعةٌ من أهل العِلْمِ على نقصان الإيمان؛ منهم: أبو داود السَّجِسْتَانِيُّ في «سننه»، والترمذِيُّ في «جامعه»، والآجُرِّيُّ في كتاب «الشريعة»، وابن مندَه في كتاب «الإيمان»، وهو أصرح دليلٍ في ذكر نقصان الإيمان.

والتَّعْبِيرُ بـ (نقصان الإيمان) الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ المَصْنَفُ هو التَّعْبِيرُ المشهور عند أهل السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ لَهُمْ في هذا المقام ثلاثة أقوالٍ:

* فالقول الأوَّلُ: أنَّ الإيمان ينقص؛ وهو قول جمهورهم؛ فيقولون: (الإيمان يزيد

وينقص).

وأقدم من ذكر عنه هذا: عمير بن حبيب الأنصاري رضي الله عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ ذكره ابن تيمية الحفيد، وصاحبه ابن القيم؛ فنسب الأقدمية إليه؛ فله الأولوية في التعبير عن هذه الحقيقة.

وقوله المذكور رواه عنه جماعة؛ منهم: ابن أبي شيبه في كتاب «الإيمان» و«المصنف»، وعبد الله بن أحمد في كتاب «السنة»، والبيهقي في «شعب الإيمان»؛ فأسندوه عنه أنه قال: «الإيمان يزيد وينقص».

*** والقول الثاني:** التوقف عن ذكر النقصان مع إثبات الزيادة؛ فيقولون: (الإيمان يزيد)، ويمسكون عن ذكر النقصان.

وهو أحد قولي الإمام مالك؛ ذكره عنه ابن عبد البر في «التمهيد»، وابن تيمية في كتاب «الإيمان».

وموجب امتناعه عن ذكر النقص: خفاء وروده في خطاب الشرع؛ فأمسك عنه مالك وغيره من السلف؛ لأنهم لم يقفوا على التصريح به؛ لقلّة ذلك ونُدْرته في الدلائل الشرعية، وسبق أنه وارد في حديث نبيّ تقدّم ذكره.

*** والقول الثالث:** من يترك التعبير بالزيادة والنقصان؛ فيقول: (الإيمان يتفاضل)؛ وهو قول ابن المبارك.

قال ابن تيمية الحفيد - كما في «مجموع الفتاوى» - : (وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته).

أي أنه أعرض عن التعبير بالزيادة والنقصان لأجل التنازع في إثبات لفظ (النقصان)،

فقال بما هو مَجْمَعٌ عليه؛ وهو إثبات التَّفَاضُلِ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الإِيمَانِ متفاضِلون فيه - كما سَبَقَ بيَّانُهُ.

وسيدكر المصنّف فيما يُسْتَقْبَلُ ما يدلُّ على تفاضل أَهْلِ الإِيمَانِ فيه.

